

تمهيد

١ - دراسة تاريخ علم من العلوم هي دراسة لذلك العلم ، إذ هي تتبع الأدوار التي مرت عليها مبادئه متدرجة في نشوئها وتكوينها ، من حال السذاجة الأولى ، الى أن تكامل نموه ، واستقام عوده ، واستغلظت سوقه ، وآتى أكله ، ووصل الى الغاية ، وهذه الدراسة هي بلا ريب دراسة لذلك العلم ، ثم إن دراسة تاريخ ذلك العلم تعطيك صورة للمحاولات والجهود التي بذلت في سبيله ، والمناهج التي اتبعت للوصول الى غاياته ، وذلك بلا ريب يجعل طالب هذا العلم على بينة من مبادئه ونتائجه ، ومقدمه وتاليه ؛ لهذا كله كانت دراسة تاريخ الفلسفة جزءاً من الفلسفة ، ودراسة تاريخ القانون جزءاً من دراسة القانون ، وكان حتماً لازماً أن تكون دراسة تاريخ الفقه الإسلامي جزءاً من دراسة ذلك الفقه لمن يعنى به ، ويبحث في تعرف غاياته ومراميه .

٢ - وإن دراسة تاريخ العلم لها شعبتان : (إحداهما) دراسة الأطوار التي مرت عليها نظريات العلم ، ومجموعة المعلومات فيه ، لا يعرض فيه الدارس الى أصحاب هذه النظريات إلا بمقدار نسبة النظرية اليهم ، وتعريف القارىء بهم اجمالاً ، وتكون العناية أكثر بمعرفة البيئات التي احتضنت هذه النظريات ، حتى بلغت تمام نموها ، والفراغ الذي ملأته ، وحاجات العصر التي أشبعتها ، وأثرها في نظامه الاجتماعي إن كانت تتعنى بالاجتماع ، وكان لها نصيب من العمل ، وهذه الشعبة لها فائدتها ، اذ هي ترى طالب العلم والشاى فيه ، حلقات العلم متسلسلة متماسكة ، يأخذ بعضها بحجز بعض ، وتقرأ فيه مع قواعد العلم ما تحمله من صور العصور المختلفة التي عبرتها ، ثم تراها وقد صقلت بالتجارب وثقفها الزمان ، وأرهمها العمل .

(الشعبة الثانية) دراسة أصحاب النظريات العلمية دراسة تحليلية ، يدرس فيها الدارس المحاولات الشخصية التي يبذلها العالم في اقامة دعائم العلم الذي تخصص فيه ، ومقدار الأثر الذي تركه في ذلك العلم ، والمناهج التي سلكها والغايات التي كان يرمى إليها ، ومقدار نجاحه ، ثم النتائج التي وصل إليها ، ثم تسليمه للأخلاف الثمرة التي جناها ، وعمل هؤلاء الأخلاف فيها ، وتلقى الناس لها ، وعمل البيئات المختلفة ، وتمريس الزمان لها من بعد .

والفرق بين هذه الشعبة وسابقتها ، أن الأولى تدرس فيها أدوار العلم وحضانه العصور لنظرياته ، من غير اتجاه الى بيان محاولات العلماء في تكوين هذه النظريات ، أما الثانية ، فهي عمل العلماء في تكوين النظريات أو تقويمها ، ثم تسلم الزمان إياها ، وتلقى الأخلاف لها .

٣ — وإن من الشعبة الثانية دراسة المجتهدين في الفقه الإسلامى الذين اقاموا دعائمهم ، وشادوا بنيانه ، فيدرسون دراسة عميقة ، تبين فيها المسالك التي سلكوها والأصول التي وضعوها ، والمقاييس التي قاسوا بها الأشياء ، وأوصلتهم إلى النتائج التي وصلوا إليها ، وفيها تبين البيئات التي أثرت في نفس الفقيه ، وأظلمته ، ثم وجهته مع مواهبه الى الوجهة التي اختارها ، والآراء التي ارتآها .

وإن دراسة أولئك المجتهدين هذه الدراسة التحليلية أمر لا بد منه للشادى في علم الفقه الإسلامى ، الذى يرمى الى بلوغ الغاية فيه ، لأن هذه الدراسة فيها تتبع لتكوين المذاهب ، إذ المذاهب الإسلامية تنسب جملة إلى أصحابها المنشئين لها ، المجتهدين في تكوينها ، فدراسة صاحب المذهب ومحاولاته في تكوينه ، وتأصيل أصوله ، وتفريع فروعه هي استقاء المذهب من ينابيعه الأولى الصافية ، وهي تعرف لروحه ، ومتابعة لأدوار حياته ، كمن يتتبع نواة قد ألقيت في مكان خصيب ، وهي تأخذ نموها ، فيستعرض حياتها في جملة أدوارها ، حتى تصير شجرة فيناته ، وارفة الظلال ، مهدلة الغصون .

ثم إن أخذ المذهب من دراسة صاحبه ، ومن كلامه وتفكيره وتوجيهه ، فيه استشعار النفس لطائفة الأفكار والأحاسيس والمشاعر التي كانت تظل المجتهد عند قوله ، وبذلك يكون الإدراك تاما ، والانصاف كاملا ، ويكون الحكم على آراء المجتهد حكما صحيحا ، وتكون مقابلته بغيره على أساس مستقيم . إن القاضي العادل هو الذي يتعرف نفوس المتقاضين ، ويتغلغل فيها ، فيعرف سلامتها وبراعتها ، أو تدليها وتدسيتها ، كذلك العالم الذي يريد معرفة الآراء والحكم عليها ، وقيمها مضافة إلى صاحبها ، عليه أن يدرس هذه الآراء كما قالها أصحابها مقترنة بالدوافع النفسية والاجتماعية التي حملتهم على قولها ، والسير في سبيلها ؛ أى أن عليه أن يدرس الأشخاص ونظرياتهم ، من غير أن يفصل بينهما بفواصل ، إلا ما أوجبه البيئة ، ووجهته شئون الاجتماع ، بل حتى ذلك يكون منعكسا في نفس المجتهد مصورا فيها .

٤ — هذا وإن دراسة المجتهد تتقاضانا حتما أن ندرس الأصول التي سنهنا والمقاييس التي قاس بها الحقائق ، كما نوهنا .

وإن دراسة ذلك تبين لنا الحدود والرسوم ، التي تعين أقطاره ، وتحدد مساره ، وإن معرفة ذلك له ثمرات دانية القطوف ، إذ هي معرفة ذلك المذهب ومنطقه ، وبهذه المعرفة يسهل معرفة الاجتهاد في المذهب ، وتفریع الفروع فيه ، وتخرج الحوادث على مقتضى أصوله ، ويتسنى لنا بذلك أن نعرف مقدار الصواب في اجتهاد المجتهدين في تخرج الأحكام فيه ، إذ بين أيدينا المقاييس الضابطة التي نقيس بها ذلك التخرج ، فنعرف خطأه وصوابه وتجانفه عن المذهب ، أو استقامته مع أصوله .

وإن دراسة مقاييس المذهب وأصوله منبعثة من نفس صاحبه ، وجارية على لسانه ، أو مسطورة بقلبه ، تبين لنا أسباب النمو في ذلك المذهب ، واتساع رحابه وضيقه ، ومرونة تطبيقه على الأحداث أو جموده ، فمن ذا الذي يدرس أصول المذهب الخفي ، ويعرف أن منها الأخذ بالعرف فيما لم يرد فيه نص ، أو يحمل

على نص ؛ ثم لا يحكم بأن ذلك يوسع آفاق المجتهد ، فيخرج الحوادث على مقتضى العرف ، ويكون بذلك مطبقاً لأصول الحنفية حيث لائنص ، ومن ذا الذى يعرف أن من أصول المذهب المالكي الأخذ بمبدأ المصالح المرسله ، وهى المصالح التى ليس لها شاهد من الشرع بالحظر أو الإباحة ، ثم لا يجد أن ذلك المذهب يتسع رحابه لكل ما يجد من أحداث ، فيسن تحت ظل تلك المصالح ما ينبغى أن يكون من أقضية .

هـ — هذا وإن دراسة المجتهد من المجتهدين توجب معرفة عمله لبقاء مذهبه من بعده بتدوينه له ، أو إملائه لأصحابه ، أو مذاكراته معهم ، ثم روايتهم لهذه المذاكرة ؛ وهذه الدراسة ترينا مقدار قوة السند فى ذلك المذهب ، فندرس نسبة الكتب إلى صاحب المذهب ، وصحة هذه النسبة ، وما اشتملت عليه إبان كتابتها ، وما حوته دفتها الآن ، وندرس حال أصحابه فيما تلقوه عنه ، ونقلوه ، ومقدار صحة نقلهم ، ونسبة ذلك النقل إليهم ، وهكذا ، أى نتعرف رواية ذلك المذهب ، وكيف سلم للأجيال ، والقدر الذى نقله التاريخ ، وما يظن أنه طوى فى لجته ، فلم يستحفظ ، عليه ولم يصنه ، حتى يصل إلى الاخلاف بسند صحيح يعتمد عليه ، أو يطمأن إليه . ثم ندرس ما نقل إلينا نقلاً صحيحاً من آراء صاحب المذهب ، أهى آراء مات مصرأ عليها ، أم رجع عنها ، وبذل غيرها مكانها ، إذ لاح له دليل لم يكن قد علمه من قبل ، أو عرف سنة قد تلقاها من بعد ، أو عملاً للرسول قد وصل إليه ، فعاد بعد التلقى والوصول إلى قول الرسول أو عمله ، وقد يكون ما نقله صاحب المجتهد هو الرأى الذى رجع عنه ، إذ لم يعلم بالرأى الآخر الذى اهتدى إليه ، وقد رأينا للشافعى صحاباً قد نقلوا عنه مذهبه القديم ، وجلهم من العراق ، وآخرين قد نقلوا عنه مذهبه الجديد ، وجلهم من مصر ، وكتب المذهب الشافعى التى ألفت بعد عهد صحابته جامعة بين القديم والجديد ؛ وقد تميزهما أحياناً ، وتركهما من غير تمييز أحياناً ؛ فتحكى فى المسألة رأين من غير أن يتبين القديم والجديد .

وإن هذه الدراسة لها مكائتها من الفقه ، لأنها تعلمنا بأسباب الاختلاف فى

المذهب الواحد ، وتشعب مسائله وقوته من حيث الدليل ، ومن حيث نسبته إلى صاحب المذهب .

٦ — ولا نستكتفى في دراسة المجتهد ومذهبه بما أسلفنا ، بل نتتبع المذهب بعد ذلك ، وما عمله تابعوه من تخريج على أصوله ، واجتهاد فيه ، ليكون قابلا للحكم على ما يجد من أحداث ، وقياس أمور لم يرد لها حكم في المذهب على أمور قد ورد لها حكم فيه ؛ وبذلك تنسع آفاق التفريع ، وتتولد أحكام لأمر لم تسكن إبان وجود صاحبه ، بقياسها على أحكام أمور وجدت في عهده ، أو عهد صحابته ، أو بتخريجها على أصوله وقواعده ؛ وفي هذا المقام تختلف الأنظار ، وتبين الأفكار ، ويختلف المجتهدون في المذهب الواحد فيكون لكل منهم رأى ؛ وهذا ولا شك نمو في المذهب ، وتوسيع لآفاقه ، وتتبع ذلك تتبع لمقدار نموه ، وقرب المجتهدين فيه من أصول صاحبه أو تباعدهم عنها .

وإن البيئات لها أثرها في توجيه المذهب ذلك الاتجاه ، فإن توالى الأحداث هي التي تفتق عقول علماء المذهب إلى الاجتهاد في استنباط أحكام صالحة ، تبني على المعروف من قواعده وأحكامه ، وإن البيئات هي التي توجه المجتهد إلى الحكم بنوع معين ، وكثيرا ما ترى المتأخرين في بعض المذاهب يخالفون المتقدمين ، ويقولون إن ذلك اختلاف عصر ، بل كثيرا ما تجد فقهاء المذهب في إقليم يحكمون في مسائل عندهم على غير ما يحكم به علماء هذا المذهب في إقليم غيره ، وهكذا نرى البيئات تعمل عملها في اجتهاد المجتهد ، لما للعرف من سلطان ، ولاختلاف الأحداث ونوع علاجها ، ووضع دواء ناجع لها .

٧ — هذا كله يكون عند دراسة مجتهد من المجتهدين ، وهي دراسات لا بد منها ، فيها يعرف المذهب ، كيف استنبطه صاحبه والأصول التي قام عليها ، وكيف تلقاه الاخلاف من بعده ؛ والسند الذي يربط المعاصرين بصاحب المذهب ، وقوة الرواية فيما وصل إلينا من مذهب ذلك المجتهد ، ونمو المذهب ، وعمل البيئات المختلفة فيه .

الشافعي

٨ - قد اخترنا لدراسة هذا العام الشافعي ، فابتدأنا به دروسنا ، لأن الشافعي يمثل فقهه تمام التمثيل الفقه الاسلامي في عصر ازدهاره وكال نموه ، فهو يجمع بين فقه أهل الرأي وفقه أهل الحديث ، بمقادير متعادلة ، وهو الفقيه الذي ضبط الرأي ووضع موازين القياس ، وأول من حاول ضبط السنة ، ووضع موازين لها ومقاييس ، ووضح الطرق لفهم الكتاب والسنة . وبيان الناسخ والمنسوخ ، وبهذه المحاولات ، وسائر ما وضعه من أصول الفقه قد وضع المبادئ الثابتة لصناعة الاستنباط ، وأصول التخريج ، فالدارس له ، ولطريقة استنباطه ، يدرس الفقه الاسلامي ، وقد تكامل نموه ، ووضحت معالمه ، واستقامت مناهجه .

وإن الدارس للشافعي وفقهه يمس بدراسته فقه أهل الحجاز ومناهج بحثهم لأنه تخرج على مالك أمام دار الهجرة ، وشيخ الحجاز في عصره ، ويمس بدراسته فقه أهل العراق ، لأنه درس كتبهم ، واتصل بمحمد بن الحسن مدونها ، وأقام بين ظهرانيهم ، وجادلهم وقارعهم ، والمجادل متأثر بمسلك مجادله وطريقته وتفكيره ، كالمحارب يتأثر بمسلك محاربه وخططه وتفكيره ، فإن عدوى الأفكار كما تصل من النصراء ، تصل من الخصوم ، ولقد عكف بعض الحنابلة على رد بعض الملاحدة ، فلاحظوا أن بعض آراء مخالفيهم تصل إليهم من حيث لا يشعرون عن طريق عدوى الأفكار والآراء ، فهو بهذا قد أخذ من النهجين ، فدراسته دراسة لنواحي الفقه الاسلامي في مجموع نواحيه ، وهو يسير في أعلى مدارج النمو والكمال .

والشافعي فوق ذلك هو الذي وضع أصول الفقه ، أي الأصول العامة للاستنباط ، فدراسته دراسة لأصول الفقه ، وقد ابتدأ يُحد ، ويتحيز ، ويتخذ

لنفسه مكاناً منفصلاً عن دراسة الفروع ، وضوابطها العامة ، وإن تلك الدراسة لها ثمرتها ، ولها جدواها ، لأنها دراسة تاريخ علم آخر غير علم الفروع وأحكامها. وإن الشافعي قد أملى أو دون كتبه الجامعة لأصول مذهبه ، ومناحي اجتهاده فهو قد عبد السبيل ، ووضع الصوا والأعلام وأثار الطريق ، لمن أراد دراسته ، ومعرفة طريقته .

وسندرس في هذا البحث نشأته ، وثقافته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وهذا كله دراسة لحياته ، ثم ندرس عصره ، ثم ندرس فقهه ، فندرس كتبه ، وكيف وضعت ومقدار الثقة فيها ، وندرس الأصول التي وضعها للاستنباط عامة ، والمناهج التي سلكها لاستنباط مذهبه ، والفكرة الجامعة له ، ثم ندرس المذهب وانتشاره ، وعوامل نموه .